

## الاستجواب حق دستوري للنواب ونحن ضد التأجيل الشليمي يطالب وزير الإعلام باتخاذ إجراء ضد جريدة نشرت إعلانا حول الزواج بدون ولي

قال النائب خالد الشليمي: أطلعنا امس على جريدة اعلانية وضعت إعلانا مسينا للشرع والقانون وتوقع أن وزير الإعلام اطلع على هذا الإعلان، ففيه دعوة الى النشوز واعتماد عقود الزواج دون ولي، وهذا مخالف للشرع، والرسول ﷺ قال: «لا زواج من دون ولي».

بالكويت وتقولون للنبياتة أنهم ديبلوماسيون. ونائب الشليمي: ان الأرجنتين لاتزال تلاحق ديبلوماسيين إسرائيليين فجروا سفارة هناك لأنها دول تحترم شعوبها ولم تنس ما فعلوه بسفارتها عندما فجرتها، وعلى الخارجية الكويتية ابدانة ما فعلته إيران من خلال شبكة التجسس وأمن الكويت ليس في خطر فقط جراء الحراك السياسي، بل لدينا الآن شبكة تجسس إيرانية، فاين نواب الأمة منها؟

وحول حل المجلس وكثرة الاستجوابات المقدمة، قال الشليمي: هناك حكم المحكمة الدستورية في 16 يونيو المقبل، والكرسي ليس هذا ويقتل الإنسان نفسه من أجله، بل هو أمانة وتكليف عظيم، أما الاستجواب وتقديمه فدليل على الحل، فلست أرى بذلك، وسمو الأمير هو الذي يقدر مسألة الحل، والاستجواب

المشروع. ولغت الدبوس التي انه اذا كانت هناك اطراف او متخفون دعوا باتجاه سرعة دفع الغرامة دون الدخول في التفاوض القانوني او تخفيض الغرامة واذا صح هذا الكلام فعلى وزير النفط الكشف عنهم لمحاسبتهم من قبل الدولة وإلا سيحاسب الوزير من قبل مجلس الأمة.

ولفت الدبوس الى ان اموال الشعب الكويتي والتي اهدرها مسؤولو النفط ساهمت في تعزيز فرص تحسين تصنيف شركة «الداو» الخاسرة ليصل مستوى «Ba2»، مؤكدا ان



خالد الشليمي

## الكندري: هل تم إخطار مستشفى جون هوبكنز بإلغاء اتفاقية إدارة «العدان»؟

مراقبة اداء مثل هذا النوع من الاتفاقيات المعنية بإدارة المستشفيات؟

هل توجد اتفاقيات إدارة مستشفيات ايرمتها وزارة الصحة مع مستشفيات اجنبية تتضمن الزام الوزارة بسداد غرامات مالية في حال انهاؤها عقد الاتفاقية قبل المدة المتفق عليها؟ يرجى تزويدنا بكل التفاصيل ان وجدت.

من بنود الاتفاقية واي ملاحق تفصيلية لها ان وجدت.

5 - ما الأسباب التي استندت إليها الوزارة لإلغاء الاتفاقية؟

6 - من هم الاطباء المسؤولون في وزارة الصحة عن ابرام هذه الاتفاقية؟ وإلام استندوا في توصياتهم بان هذه الاتفاقية تعود بالفائدة على وضع الخدمات الصحية في البلاد؟ يرجى تزويدنا بمحاضر اجتماع اللجنة المعنية من وزارة الصحة بدراسة الاتفاقية او الاطباء المسؤولين في وزارة الصحة عن دراسة جداولها.

7 - ما عدد الاطباء المنتدبين في مستشفى جون هوبكنز والذين يعملون في مستشفى العدان حاليا؟

8 - ما عدد الفنين المنتدبين من مستشفى جون هوبكنز والذين يعملون في مستشفى العدان حاليا؟

9 - يرجى افادتنا بالهيكل التنظيمي لإدارة مستشفى جون هوبكنز المنتدبة لإدارة مستشفى العدان.

10 - يرجى تزويدنا بالتوصيات التي استندت إليها الوزارة لإلغاء الاتفاقية، ومن الجهة المسؤولة في الوزارة عن

وجه النائب فيصل الكندري سؤالاً لوزير الصحة د.محمد الهيفي جاء فيه: نعى الى علمنا ان اتفاقية وزارة الصحة مع مستشفى جون هوبكنز لإدارة مستشفى العدان والتي الغيت من قبل وزارة الصحة تتضمن بعض الشروط الجزائية والتي قد يترتب عليها سداد غرامات مالية وللتأكد من صحة هذه المعلومات وحفاظا على المال العام، لذا يرجى تزويدني

بالآتي:

1 - هل تم إخطار مستشفى جون هوبكنز رسميا بانهاء الاتفاقية المبرمة مع وزارة الصحة؟

2 - هل صحيح ان المستشفى اشعر الوزارة بأنه سيلجأ الى القضاء لوجود بنود جزائية تلزم الوزارة بسداد غرامة مالية للمستشفى في حال الغاء الوزارة للاتفاقية المبرمة قبل انتهاء العقد؟

3 - ما القيمة المالية المقترض تسديدها لمستشفى جون هوبكنز طوال فترة الاتفاقية وما المبالغ العينية التي سددت للمستشفى؟ يرجى تزويدنا بكل المستندات المتعلقة بقيمة الاموال المسددة.

4 - يرجى تزويدنا بنسخة



فيصل الكندري

## الهدف منه الرقابة والإصلاح وما حصل لا يمكن السكوت عنه المري: سأقدم استجواباً لوزير النفط اليوم من محور واحد حول صفقة الداو وتداعياتها

أجندات خاصة، مؤكداً أن الأمانة والمسؤولية تحتمان علينا القيام بدورنا الرقابي في هذا الشأن.

وأوضح أنه سيبدأ مع الداو منذ بداية فكرة الاستثمار، ونساءل: من بدأ فكرة الاستثمار؟ وهل تمت المفاضلة بين أكثر من شركة؟ وسنتدرج في تقييم دراسات الجدوى وما تم عرضه في مجالس سابقة مختصة والموافقة الحكومية

وأوضح أنه سيبدأ مع الداو منذ بداية فكرة الاستثمار، ونساءل: من بدأ فكرة الاستثمار؟ وهل تمت المفاضلة بين أكثر من شركة؟ وسنتدرج في تقييم دراسات الجدوى وما تم عرضه في مجالس سابقة مختصة والموافقة الحكومية

وأوضح أنه سيبدأ مع الداو منذ بداية فكرة الاستثمار، ونساءل: من بدأ فكرة الاستثمار؟ وهل تمت المفاضلة بين أكثر من شركة؟ وسنتدرج في تقييم دراسات الجدوى وما تم عرضه في مجالس سابقة مختصة والموافقة الحكومية



ناصر المري

أعلن النائب ناصر المري انه بصدد توجيه استجواب لوزير النفط هاني حسين ظهر اليوم، مشيراً الى ان استجوابه من محور واحد حول صفقة الداو وتداعيات دفع الكويت غرامة الغائتها البالغة 2,2 مليار دولار.

وأضاف في تصريح صحافي أن هدف استجوابه هو الرقابة والإصلاح وليس خلق بطولات زائفة او دغدغة مشاعر او تنفيذ

## الدبوس يطالب وزير النفط بالكشف عن المتسببين في هدر أموال الشعب وإلا سيتحمل المسؤولية

إيصال القضية الى النيابة العامة أو نيابة الاموال العامة، وطالب الدبوس وزير النفط هاني حسين بان يتحمل مسؤولياته ويكشف فوراً عن المسؤول عن هذه الخسارة والمسؤول عن توقيع العقد المتضمن العديد من المثالب ومن اهمها الشرط الجزائي المبالغ فيه، مشيراً الى ان الدولة وأجهزتها ومستشاريها وهيئاتها عجزت عن صياغة العقد بطريقة تضمن للكويت حقها، متسائلاً: اي دولة هذه؟ مع العلم ان كل التقارير كانت تؤكد ان الشركة خاسرة ولا تستطيع القيام بمثل هذا

المشروع. ولغت الدبوس التي انه اذا كانت هناك اطراف او متخفون دعوا باتجاه سرعة دفع الغرامة دون الدخول في التفاوض القانوني او تخفيض الغرامة واذا صح هذا الكلام فعلى وزير النفط الكشف عنهم لمحاسبتهم من قبل الدولة وإلا سيحاسب الوزير من قبل مجلس الأمة.

ولفت الدبوس الى ان اموال الشعب الكويتي والتي اهدرها مسؤولو النفط ساهمت في تعزيز فرص تحسين تصنيف شركة «الداو» الخاسرة ليصل مستوى «Ba2»، مؤكدا ان

إيصال القضية الى النيابة العامة أو نيابة الاموال العامة، وطالب الدبوس وزير النفط هاني حسين بان يتحمل مسؤولياته ويكشف فوراً عن المسؤول عن هذه الخسارة والمسؤول عن توقيع العقد المتضمن العديد من المثالب ومن اهمها الشرط الجزائي المبالغ فيه، مشيراً الى ان الدولة وأجهزتها ومستشاريها وهيئاتها عجزت عن صياغة العقد بطريقة تضمن للكويت حقها، متسائلاً: اي دولة هذه؟ مع العلم ان كل التقارير كانت تؤكد ان الشركة خاسرة ولا تستطيع القيام بمثل هذا

ولفت الدبوس الى ان اموال الشعب الكويتي والتي اهدرها مسؤولو النفط ساهمت في تعزيز فرص تحسين تصنيف شركة «الداو» الخاسرة ليصل مستوى «Ba2»، مؤكدا ان



عصام الدبوس

شدد النائب عصام الدبوس على أن الغرامة التي دفعتها دولة الكويت جراء إلغاء صفقة الداو والمقدرة بملياري دينار ويزيد هي عبث وإهدار للمال العام، مؤكداً ان المجلس ونوابه عازمون على ألا تمر هذه الخسارة مرور الكرام.

وقال الدبوس في تصريح صحافي انه ومجموعة من زملائه النواب اتفقوا على اتخاذ كل الإجراءات الدستورية واللائحية في معرفة المتسبب والمسؤول عن هدر اموال الشعب الكويتي ومحاسبتهم بشتى الطرق حتى لو اضطرهم الأمر الى

## سأل رئيس الوزراء عن نتائج تحقيق اللجنة القانونية واللجنة الوزارية البوص: طي ملف «الداو» دون تحديد المسؤولية يبدد الثقة في الحكومة

الذي أعلن عنه النائب ناصر المري نيابة عن كتلة المستقلين، وقال ان هذا الملف لا يمكن طيه بسداد ومحاسبة المسؤول عن مراحل التعاقد وشروطه او عن الغاء المشروع ومبرراته، مؤكداً ان طي هذا الملف دون تحديد المسؤولية ستكون له آثار سلبية وتراجع للثقة في قدرة الحكومة وجديتها في الحفاظ على المال العام ومواجهة اي تعد على أموال الشعب.

وأوضح البوص ان هناك تساؤلات عدة تحتاج الى إيضاحات منها: من المسؤول عن البند الجزائي الذي

الذي أعلن عنه النائب ناصر المري نيابة عن كتلة المستقلين، وقال ان هذا الملف لا يمكن طيه بسداد ومحاسبة المسؤول عن مراحل التعاقد وشروطه او عن الغاء المشروع ومبرراته، مؤكداً ان طي هذا الملف دون تحديد المسؤولية ستكون له آثار سلبية وتراجع للثقة في قدرة الحكومة وجديتها في الحفاظ على المال العام ومواجهة اي تعد على أموال الشعب.



سعد البوص

أبدى النائب سعد البوص غضبه وسخطه الشديدين جراء ما تكبدته الدولة من غرامة في صفقة الداو بلغت خسارتها 2 مليار دولار، مبيناً ان ما حدث يعد جريمة في حق المال العام وأنه لن يقبل بمرورها مرور الكرام.

وطالب البوص من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ضرورة ايقاف جميع المسؤولين المعنيين بقضية الداو، وذلك لحين الانتهاء من التحقيق وعلى رأسهم وزير النفط. وأكد ان هناك أغلبية نيابية لمناقشة الاستجواب

## 5 نواب: تخصيص جزء من جلسة الخميس لمناقشة موضوع غرامة شركة الداو



نواف الفريخ



عبدالله المعويذ



د.عبدالحاميد دشتي



خالد الشطي

موضوع الغرامة الجزائية لشركة الداو كيميكال».

المقابلة والمحدد لانعقادها يوم الخميس الموافق 2013/5/16 لمناقشة

نص الاقتراح: «تخصيص جزء من الجلسة الخاصة

قدم النواب عبدالله المعيوف ود.عبدالحاميد دشتي ونواف الفريخ وخالد الشطي وناصر المري طلباً جاء فيه: نظراً لما أصاب الشعب الكويتي من خسارة مالية كبيرة جراء إلغاء العقد المبرم مع شركة الداو كيميكال، وحتى يتسنى معرفة من قصر في حق الشعب الكويتي وأهدر ماله العام.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المؤقر.

## العرف: موقفنا من استجواب النفط يحدد بعد الاطلاع على محاوره

الذين ضغطوا على رئيس الحكومة آنذاك وهددوه بالمساءلة السياسية وأجبروه بالنهاية على إلغاء الصفقة. وطالب العرف الحكومة بنهاية تصريحه بالأ تخاف من مواجهة الاستجوابات خاصة ان المجلس الحالي ليس به مواقف مسيئة من الاستجوابات، وإنما يتحدد موقف أغلبية أعضائه من أي قضية او استجواب بعد مناقشته والاستماع الى الطرفين.

ترتبت بناء على هذا الإلغاء، حيث لم يكن وزيراً وقت توقيع الصفقة أو الغائتها. وحمل العرف مسؤولية الغرامة الباهظة التي دفعتها الكويت لشركة «الداو» الى الحكومة السابقة التي وقعت عقداً متضمناً هذا الشرط الجزائي الظالم، ثم قامت بالغائه وهي تعلم نتيجة هذا القرار.

الاستجواب حق دستوري لأي نائب وهو عبارة عن سؤال مغلظ وعلى الحكومة الا تجزع من الاستجوابات، لكن موقفي منه سيحدد بعد تقديمه بشكل رسمي والإطلاع على محاوره ومادته». وتمنى العرف ان ترفي مادة الاستجواب الى درجة المسائلة السياسية، مشيراً في الوقت نفسه الى ان وزير النفط الحالي هاني حسين غير مسؤول عن الغاء صفقة الداو، والغرامة التي



مبارك العرف

أكد النائب مبارك العرف ان الاستجواب حق دستوري لكل نائب يقدمه وقتما شاء، مشيراً الى ان موقفه من الاستجواب الذي أعلن عنه النائب ناصر المري تقديمه لوزير النفط سيحدد بعد تقديمه والإطلاع على محاوره.

ورداً على أسئلة الصحافيين بمجلس الأمة عن رأيه في الاستجواب الذي أعلن المري عن تقديمه اليوم لوزير النفط، قال العرف: «

مَشْرِطَةُ الْكَمِيكَالِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلي

المنصور والشهاب الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

راشد عبد العزيز عبد الله المنصور

والد كل من / طلال - طارق - حمد - مساعد

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ